تاسعاً:-

المزايا المحتملة لإعادة الهيكلة الإدارية

١. مزايا الجهاز الإداري الحكومي مثل ترشيد الإنفاق العام، والقضاء على العجز المالي في الموازنة ، وإعادة هيكلة أدوار ووظائف الجهاز الحكومي المتصل بالمشروعات العامة ، بما في ذلك مشروعات المرافق والخدمات العامة ، وإدارة الكثير من الخدمات الحكومية على أسس تجارية أو شبه تجارية.

٢. الاهتمام بسياسات وإستراتيجيات التنمية، وإعادة النظر في الكثير من هذه السياسات، بما في ذلك الدور الذي يؤديه الجهاز الحكومي، والتوازن بين أدواره ووظائفه، وتلك التي للقطاع الخاص .

٣. أدت عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة وتحرير الأسواق إلى تقليص سلطة الدولة في عدد متزايد من قطاعات الاقتصاد، وتناقص الموارد، مما زاد من الاهتمام بعوامل وعناصر الكفاءة، والترشيد ، وضبط الإنفاق ، وحسن استخدام الموارد.

٤. الحاجة لضبط التضخم في موازنات الجهاز الحكومي، وفي حجم أجهزته الإدارية، وفي حجم التوظيف.

٥. اتجاه العديد من الدول إلى وضع وتبنّي خطط وبرامج متوسطة المدى لإعادة الهيكلة الإدارية، وهى تعكس مدى الاهتمام بهذا المجال.

٦. اتجاه معظم برامج إعادة الهيكلة الإدارية إلى التركيز على الخدمات والنشاطات ذات الصلة أو العلاقة بالجمهور ، وكذلك السياسات والإجراءات التي تمس عمل القطاع الخاص ، والتجارة الخارجية ، والتصدير ، والاستثمار ، وأغلبها تتضمن توجهات تطويرية تمثل شرائح أفقية في تطوير نظم وآليات عمل الجهاز الإداري، مثال ذلك برامج تدريب تمس قيادات الجهاز الحكومي ، وتبسيط إجراءات ، وتعديل ارتباطات تنظيمية ، ودمج أو إحداث أو إلغاء أجهزة أو وحدات أو نشاطات ، ونقل صلاحيات ، وتطبيق اللامركزية ، وفتح آفاق ومجالات لحرية تصرف المستويات التنفيذية الدنيا، بمعنى أنها تمثل شرائح أو مجالات تطوير أفقي شامل لمختلف قطاعات الجهاز الحكومي .

٧. الاهتمام بإصلاح التشريعات العامة للدولة وإعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح ، بغرض تبسيطها ، وإزالة الازدواج فيما بينها ، وإنهاء التضارب القائم في الكثير منها لتحقيق نوع من التناسق في البنية التشريعية لعمل الجهاز الإداري للدولة .

٨. ولاشك أن مراجعة وتطوير التشريعات (الإصلاح التشريعي) يمثل شقًا مهمًا وحاكمًا لأعمال ونشاطات الدولة، وأي تفكير في إعادة الهيكلة ينبغي أن يلازمه تطوير البنية التشريعية التي يخضع لها البناء الإداري الحكومي .

obeikandl.com